مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد11، العدد 1والصفحة 176–185

تطور نشاط التأمين بالجزائر و أثره على النمو الاقتصادي

The development of insurance activity in Algeria and its impact on economic grouth

د. خديجة فروخي*

الأكاديمية العسكرية لشرشال الرئيس الراحل هواري بومدين – الجزائر

تاريخ الاستلام: 2020/09/03؛ **تاريخ القبول:**2020/10/27

ملخص: رغم ضرورة التأمين في الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات من خلال ما يحققه من طمأنينة واستقرار لهم، فهو يعد من أهم القطاعات لأي اقتصاد، إلا أنه تختلف مساهمته في النمو الاقتصادي من بلد لآخر. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطور قطاع التأمين بالجزائر على النمو الاقتصادي، وهذا من خلال دراسة الإصلاحات القانونية لقطاع التأمين منذ الإستقلال إلى ما بعد فتح السوق للخواص سنة 1995، ثم دراسة تطور رقم أعمال القطاع وأثر ذلك على النمو الاقتصادي من خلال دراسة معدل الاختراق للفترة 2005-2018.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، معدل اختراق، قطاع تأمين، إصلاحات قانونية.

Résumé : Malgré la nécessité de l'assurance dans la vie quotidienne des individus et des entreprises grâce à ce qu'elle leur garantit comme rassurance et stabilité, sa contribution à la croissance économique varie d'un pays à l'autre. Cette étude vise à analyser l'impact du développement du secteur d'assurance en Algérie sur la croissance économique, et ce à travers l'étude des réformes juridiques du secteur d'assurance depuis l'indépendance et après l'ouverture du marché au privé en 1995, puis l'évolution du chiffre d'affaire du secteur et son impact sur la croissance économique en étudiant le taux de pénétration du marché d'assurance entre 2005-2018.

Mots-clés : Croissance économique, Taux de pénétration, Secteur d'assurance, Reformes juridiques.

* فروخي خديجة.

تمهيد:

التأمين هو عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمَّن له نظير قسط، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير، من الطرف الآخر و هو المؤمِّن، بمقتضاه يدفع هذا الأخير أداء معينا عند تحقق خطر معين، و ذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء.

يعتبر التأمين ضروريا لحياة الإنسان و للاقتصاد كذلك، لما يوفره من طمأنينة في نفوس الأفراد والمستثمرين ويوفر لهم عامل الاستقرار الذي يعد مهما للبيئة الاستثمارية، لذا فإن قطاع التأمين يعد من أهم القطاعات لأي اقتصاد.

لقد باشرت الجزائر عقب استقلالها مجموعة من الإصلاحات المتعلقة بقطاع التأمين عن طريق إصدار العديد من القوانين والتنظيمات المتعلقة بمختلف نشاطات التأمين، كان أهمها الأمر 07 - 95 الذي عرف من خلاله هذا القطاع منعطفا كبيرا، حيث فُتح السوق بموجبه للشركات الخاصة بعد تبني الجزائر لاقتصاد السوق.

أدت التغيرات في الجانب القانوني بقطاع التأمين خاصة بعد فتح السوق للخواص، إلى تطورات في رقم أعمال قطاع التأمين بفروعه المختلفة، ولما للتأمين من أهمية لدى الأفراد والمؤسسات فإن السؤال الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذا المقال هو كالآتي:

- **ما هو أثر تطور نشاط التأمين بالجزائر على النمو الاقتصادي؟**

للإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا تقسيم دراستنا للعناصر الآتية:

- الإصلاحات القانونية لقطاع التأمين.
- أثر تطورات رقم أعمال قطاع التأمين بالجزائر على الناتج الداخلي الخام.

1. الإصلاحات القانونية لقطاع التأمين:

لقد عرف قطاع التأمين منذ الاستقلال العديد من الاصلاحات القانونية، والتي جاءت في البداية للحد من تهريب رؤوس الأموال للخارج، ثم من أجل تأميم شركات التأمين و تخصيصها، ثم فتح السوق للخواص وتنظيمه مع تبني الجزائر لاقتصاد السوق. أهم هذه الأصلاحات تتمثل في:

1. 1 إصلاحات ما قبل 1995:

حيث صدر في 08 جوان 1963 قانونا يتعلق بالالتزامات والضمانات المطلوبة من مؤسسات التأمين التي تمارس نشاطها بالجزائر. فتضمّن الإجراءات المتعلقة بالرقابة على شركات التأمين وكذا وسطاء التأمين، وأيضا شروط منح الاعتماد، والإجراءات والنسب المتعلقة بالاحتياطي القانوني. كما تم من خلاله تأسيس "الصندوق الوطني للتأمين" بالإضافة إلى إنشاء "إجبارية التأمين" وتم من خلاله إلزام شركات التامين بإعادة التأمين لدى "الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين". (**القانون 201 – 63، 1963/06/14**)

عقب الاستقلال و قبل صدور هذا القانون كانت هناك أكثر من 160 شركة تأمين ناشطة بالسوق الجزائري، وفي انتظار إنشاء قانون ينظم نشاط التأمين قام المشرع الجزائري في البداية من خلال القانون 157 – 62 الصادر في 21 ديسمبر 1962، بالحفاظ على كافة النصوص القانونية السائدة، من أجل الحفاظ على مصالح البلد.. إلى أن صدر القانون 201 – 63 الذي ألزم شركات التأمين بالتنازل عن 10% من مخاطرها لصالح "الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين CAAR" والذي تم إنشاؤه سنة 1963. الأمر الذي لم تتقبله شركات التأمين الأجنبية مما أدى بها إلى توقيف نشاطها بالجزائر، فأخذ الصندوق CAAR التزاماتها تجاه المستأمنين على عاتقه وتكفل بالتعويض. بعد هذا لم يتبق بالسوق سوى هذا الصندوق والشركة الجزائرية للتأمين SAA التي كانت جزائرية مصرية، والشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين STAR إلى جانب تعاضديتين واحدة للأخطار الزراعية والأخرى لموظفي قطاع التعليم.

إلى غاية صدور الأمر رقم 127 – 66 في 27 ماي 1966 والذي يقر باحتكار الدولة لعمليات التأمين، فكانت الشركات العمومية المؤممة هي CAAR المتخصصة في قطاع النقل والأخطار الصناعية، وSAA (بعد شراء الحصص المصرية) لقطاع السيارات والتأمين على الأشخاص والأخطار البسيطة، ثم تم إنشاء "الشركة المركزية لإعادة التأمين" CCR سنة 1975. **(KPMG, 2015, P11)**

ثم صدر القانون 07- 80 المؤرخ في 09 أوت 1980 والذي يعتبر أول قانون جزائري للتأمين، وقد جاء لتنظيم قطاع التأمين بصفة عامة أي بكل أنواعه البري والبحري والجوي. (**القانون 07-80، أوت1980**).

وفي سنة 1989 ظهرت نصوص تشريعية تقر باستقلالية شركات التأمين العمومية مما أدى إلى التخلي عن التخصص، فابتداء من هذا التاريخ أصبحت الشركات تكتتب في كل المخاطر، هكذا قامت شركات التأمين العمومية الثلاثة التي كانت موجودة بالسوق بتغيير نشاطها من خلال ممارسة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين، مما أدى إلى ظهور منافسة حقيقية بينها. **(KPMG, 2015, P12)**

1. 2 إصلاحات ما بعد 1995:

إنّ أهم منعطف عرفه قطاع التأمين بالجزائر هو صدور الأمر رقم 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، الذي جاء ليلغي كلا من احتكار الدولة ومبدأ التخصيص، كما جاء لينظم قطاع التأمين ويلغي كل الأحكام المخالفة له والصادرة فيما قبل. وقد نظم الأحكام المتعلقة بعقد التأمين والأحكام المتعلقة بالرقابة على شركات التأمين والمنظمة لها، والأحكام المتعلقة بوسطاء التأمين. (**الأمر07-95، 08 مارس 1995**) ومن خلاله تم تحرير نشاط التأمين والسماح لشركات خاصة دخول السوق، وجاء ذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والتي شملت عدة مجالات بما فيها قطاع الخدمات المالية والتأمين. (**زروقي ابراهيم، بدري عبد المجيد، 2012/12/04، ص11**)

صدر فيما بعد القانون 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالتأمينات والمعدل والمتمم للأمر رقم 07-95. أهم ما جاء به هو تقوية تأمين الأشخاص، وإنشاء بنوك التأمينات والتفرقة بين نشاطات تأمين الأضرار ونشاطات تأمين الأشخاص في شركات التأمين، بالإضافة إلى إنشاء صندوق ضمان المستأمنين وكذا إنشاء هيئة لمراقبة قطاع التأمين. **(KPMG, 2015, PP 12,13)**

وفي سنة 2009 جاء المرسوم رقم 13-09 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي لشركات التأمين ذات الشكل التعاضدي، حيث حدد مواردها، نفقاتها، كيفية استخراج الفائض والتصرف فيه وإدارة العجز التأميني في حالة حدوثه. والمرسوم رقم 111-09 الخاص بشركات التأمين ذات الأسهم حيث يحدد كيفيات تنظيم صندوق ضمان المؤمَّن لهم وسيره وكذا شروطه المالية، من خلال تحديد الموارد وتوظيفاتها وكذلك النفقات. والمرسوم التنفيذي رقم 375-09 الذي جاء ليعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 344-95 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين وشركات إعادة التأمين.

صدور المرسوم التنفيذي رقم 114-13 المؤرخ في 28 مارس 2013 المتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين والذي عدل فيما بعد بالمرسوم الصادر في 14 ماي 2016. وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 115-13 الصادر في 28 مارس 2013 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 343-95 المتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء (الملاءة المالية). (**فروخي خديجة، 2016، ص139 بتصرف**).

2. أثر تطورات رقم أعمال قطاع التأمين بالجزائر على الناتج الداخلي الخام:

من أجل دراسة أثر تطورات رقم أعمال قطاع التأمين على الاقتصاد الوطني ارتأينا دراسة مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام للبلد، وبالتالي حساب مؤشر اختراق السوق للفترة 2005-2018.

2. 1 تطورات قطاع التأمين بالجزائر خلال الفترة 2005-2018:

ارتفع رقم أعمال قطاع التأمين بالجزائر بصفة عامة خلال الفترة 2005-2018 إلا أن الأمر يختلف من فرع تأمين لآخر، ويرجع هذا التطور في رقم الأعمال إلى عوامل اقتصادية مختلفة. ورغم تطور رقم أعمال مختلف فروع التأمين إلا أن الحصة الاكبر تبقى لفرع التأمين على السيارات، ثم التأمين ضد الحرائق، الحوادث والأخطار المختلفة IARD، ثم تأمينات النقل ثم التأمين على الأشخاص، يأتي بعده التأمين الفلاحي وأخيرا التأمين على القروض.

شكل رقم (01): تطورات رقم أعمال قطاع التأمين خلال الفترة 2005 – 2018 (الوحدة: مليار دينار).

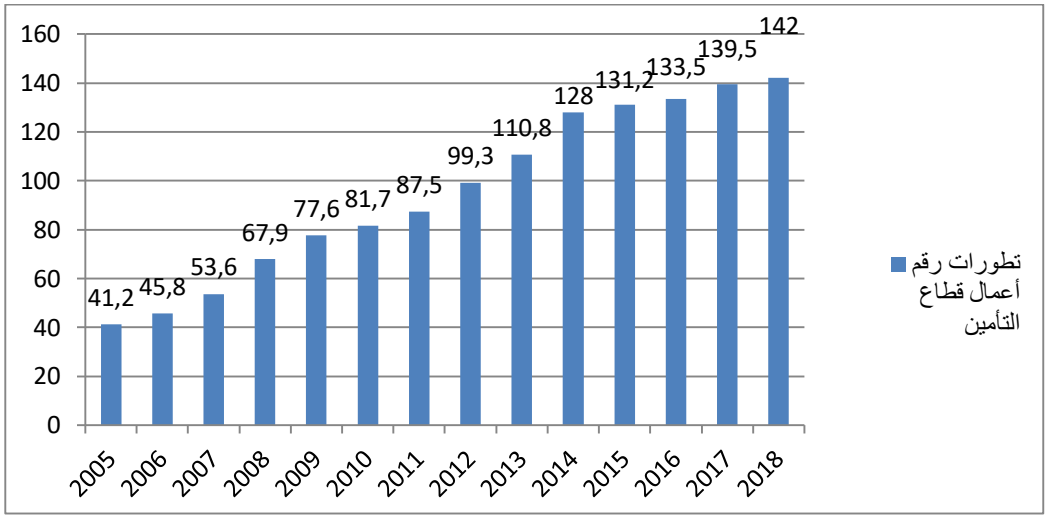

Source : Notes de conjoncture de la période 2005-2018. www.cna.dz

ارتفع رقم أعمال قطاع التأمين بصورة مستمرة خلال الفترة 2005-2018 ، هذا ما يمكن تفسيره بالرجوع إلى أكثر الفروع تأثيرا حسب حصصها السوقية وهو فرع التأمين على السيارات الذي ارتفع خلال نفس الفترة بسبب سياسة الدولة حيث يمكن إرجاع ارتفاعه خلال الفترة 2005-2007 إلى القروض البنكية المقدّمة لشراء السيارات، و التي اشترطت عند منحها عدّة ضمانات في مقدمتها التأمين الشامل، التأمين ضد السرقة، والتأمين ضد حرائق السيارات كذلك، بالإضافة إلى هذا تمّ ارتفاع تسعيرة أقساط التأمين الخاصة بالتأمين على السيارات. ثم ارتفع سنة 2008 بسبب ارتفاع تسعيرة التأمين على المسؤولية المدنية. أما سنة 2009؛ فقد تمّ إلغاء القروض الاستهلاكية في الفصل الثالث من هذه السنة، ما نتج عنه انخفاض نسبة شراء السيارات، و كذا انخفاض نسبة استيرادها بسبب الأزمة المالية العالمية، لكن رغم هذا لم ينخفض رقم الأعمال المحقق من هذا الفرع خلال هذه السنة. و في سنة 2010 عاودت نسبة استيرادها الارتفاع خلال الفصل الثالث، و واصل رقم أعمال التأمين الخاص بالفرع بالارتفاع خلال نفس السنة و خلال السنتين المواليتين كذلك، ليصل في 2013 إلى 61.31 مليار دينار، و يرجع هذا الارتفاع المسجّل في السنة الأخيرة إلى ارتفاع التأمين على المسؤولية المدنية التي تمثل 17 % من فرع التأمين على السيارات. ثم واصل ارتفاعه سنتي 2014 و 2015 ب 3% و 1.3% على التوالي، انخفض بعدها سنة 2016 ب 1.4% ليعاود الارتفاع سنة 2017 ب 0.2% وسنة 2018 ب 5.2% بسبب الزيادة في سعر التأمين على المسؤولية المدنية.

أما بالنسبة لفرع IARD فقد ارتفع سنة 2006 بسبب الاكتتابات الجديدة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا المؤسسات الكبرى، و يرجع تزايد عدد اكتتابات هذه الأخيرة إلى تنظيم أيام دراسية و حملات تحسيسيّة من طرف شركات التأمين، كذلك ارتفع رقم أعماله سنة 2007 مقارنة بسنة

2006 والذي يمكن إرجاعه إلى فرع تأمين الهندسة الذي تأثر إيجابيا بانتعاش مجال البناء، ثم واصل الارتفاع سنتي 2008 و2009، إلا أنه انخفض سنة 2010 بنسبة 7.3 % مقارنة بالسنة الماضية بسبب تباطؤ المشاريع الاستثمارية الكبرى، و كذلك تخفيض تسعيرة الأقساط في إطار المنافسة بين شركات التأمين، بعدها عاود الارتفاع تدريجيا خلال السنوات اللاحقة إلى غاية سنة 2014، ثم انخفض سنة 2015 ب 0.5% ليعاود الارتفاع إلى غاية 2018.

و فيما يخص تأمينات النقل فقد انخفضت من 2005 إلى 2006 ثم عاودت الارتفاع سنة 2007 بفضل النقل البحري الذي يغذي أشغال البناء و كذلك ارتفاع رقم أعمال التأمين الجوي، و قد ساهم بنسبة كبيرة تأمين أشغال البنى التحتية في ارتفاع رقم أعمال هذا الفرع، كمشروع الطريق السيار شرق غرب. واصل الارتفاع بعدها سنتي 2008 و 2009 بسبب ارتفاع الواردات، أي ارتفاع التأمين البحري، ليعاود الانخفاض سنة 2010 بسبب تأثير تباطؤ إنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى على استيراد المعدات و المنتجات التي لها علاقة بهذه المشاريع، ليواصل الانخفاض في السنتين اللاحقتين بسبب انخفاض التأمين البحري و الجوي، أما سنة 2013 فقد ارتفع ب 2.65 % بسبب ارتفاع التأمين البحري و البري و كذا ارتفاع التأمين على البضائع الجوي و البحري، ثم ارتفع سنة 2014 ب6.8% بسبب الزيادة في التأمين البحري والجوي، ثم انخفض سنة 2015 ب15% ليعاود الارتفاع سنة 2016 ب 21.3% ، ثم انخفض إلى غاية 2018 ب 6.2% ثم 1%.

أما التأمينات على الأشخاص فارتفعت بصورة مستمرة من 2005 إلى 2008 بسبب اشتراط التأمين على الحياة عند منح القروض الاستهلاكية، و رغم إلغاء هذه الأخيرة سنة 2009 إلا أن رقم الأعمال الخاص بهذا الفرع قد واصل الارتفاع بسبب القروض العقارية إلى غاية 2012 حيث عرف انخفاضا بنسبة 6.47 % ليعاود الارتفاع إلى غاية سنة 2017 بنسب 21.97% ثم 11.9% ثم 23% ثم 11.8% و 12.8% على التوالي، إلى أن انخفض سنة 2018 بنسبة 10.5% بسبب انخفاض عدد التأشيرات الممنوحة للجزائريين.

أما رقم أعمال التأمين الفلاحي فقد واصل الانخفاض في الفترة 2005-2008 بسبب عدم الاهتمام بهذا النوع من التأمينات و الذي يرجع إلى عدم اشتراط البنوك التأمين الفلاحي عند تقديمها للقروض الفلاحية، ثم ارتفع رقم الأعمال سنة 2009 بسبب التأمينات الحيوانية المرتبطة بارتفاع منتجات التأمين على لحوم الدواجن والأبقار بعد التعاقد مع مجمّعات Danone و Oravie و الذي أدّى إلى ارتفاع رقم الأعمال سنة 2010 بنسبة 57.30 % و الذي يمكن إرجاعه كذلك إلى ارتفاع الانتاج الحيواني و كذا تأمين العتاد الفلاحي الجديد ليواصل الارتفاع بعدها إلى غاية 2016 بنسب تفوق 11% من سنة لأخرى إلى أن انخفض

سنة 2017 بنسبة 22.1% بعد انخفاض التأمين الحيواني بنسبة 39% بسبب عدم تجديد عقود التأمين لمشاريع ANSEJ وCNAC ، ثم انخفض سنة 2018 بنسبة 5.8% لنفس السبب.

وبالنسبة لفرع التأمين على القروض فقد ارتفع رقم أعماله باستمرار خلال الفترة 2005-2008 بسبب ارتفاع القروض الاستهلاكية خلال الفترة لكنة انخفض خلال سنتي 2009 و 2010 بسبب إلغاء هذه الأخيرة. ثم ارتفع سنة 2011 و خلال السنوات اللاحقة بسبب ارتفاع التأمين على القروض العقارية والقروض ما بين المؤسسات. (**المجلس الوطني للتأمينات، 2005- 2018**)

الشكل رقم (02): رقم أعمال فروع التأمين بالجزائر خلال الفترة 2005-2018

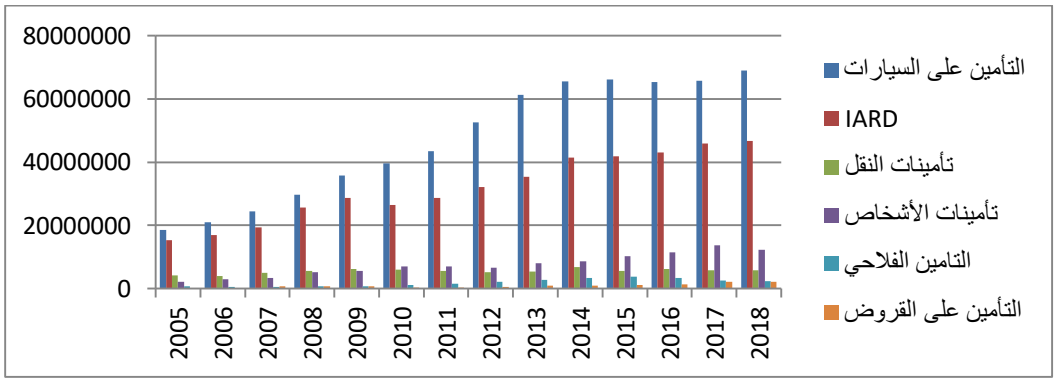

المصدر:من إعداد الباحثة على ضوء معلومات مستخرجة من المذكرات الدورية السنوية الصادرة من طرف المجلس الوطني للتأمينات للفترة 2005-2018

2. 2 مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2018:

من أجل دراسة أثر تغيرات رقم أعمال قطاع التأمين على الاقتصاد الوطني ارتأينا دراسة مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام للبلد وبالتالي حساب معدل اختراق السوق خلال الفترة 2005-2018 والذي يمثل حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين إلى الناتج الداخلي الخام

جدول رقم (01): معدل الاختراق للفترة 2005-2018

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الاختراق	%0.54	%0.53	%0.57	%0.61	%0.77	%0.68	%0.60
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الاختراق	%0.61	%0.66	%0.74	%0.78	%0.76	%0.75	%0.7

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي و المجلس الوطني للتأمينات.

إن مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي تعد ضعيفة جدا مقارنة بما هو سائد دوليا، خاصة وأن التأمين يعتبر محركا قويا ويملك مكانة مهمة في أي اقتصاد. حيث لم تصل حصته من الناتج الخام (معدل الاختراق) 1% خلال الفترة 2005-2018 حيث أن الزيادة في رقم الأعمال لم تؤد إلى زيادة مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي، ما يمكن تفسيره بنقص الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري، وعدم تركيز الدولة على هذا القطاع، حيث أن أكثر ما يؤثر على رقم أعمال قطاع التأمين هو فرع التأمين على السيارات والذي يحقق رقم أعمال دائم الارتفاع بفضل إجبارية التأمين على المسؤولية المدنية والتي ارتفعت تسعيرتها خلال السنوات الأخيرة. أما باقي الفروع فلا توليها الدولة أهمية كبيرة، بل تتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية الوطنية والدولية. كما أنه ورغم فتح السوق للخواص منذ سنة 1995 بقيت الشركات العمومية مستحوذة على ¾ من حصص سوق التأمين مما ينفّر الشركات الأجنبية من الاستثمار في السوق الوطني والمساهمة في تطوير إنتاجه.

الخلاصة:

شرعت الجزائر في تنظيم سوق التأمين مباشرة بعد استقلالها، من خلال إصلاحات قانونية هدفت في البداية إلى الحد من تسرب الأموال إلى الخارج، ثم تأميم شركات التأمين الأجنبية وتخصيصها. ثم تم التخلي عن التخصص. إلا أنه و مع تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق، فقد شرعت في فتح السوق للخواص سنة 1995 وتنظيم الجانب المالي لشركات التأمين.

عرف رقم أعمال قطاع التأمين ارتفاعا مستمرا بفضل هذه الإصلاحات، إلا أنه ورغم الأهمية التي يكتسبها قطاع التأمين في أي اقتصاد بالعالم، فإن قطاع التأمين بالجزائر تظل مساهمته ضئيلة في النمو الاقتصادي، حيث أن معدل الاختراق (نسبة رقم أعمال قطاع التأمين إلى الناتج الداخلي الخام) لا يصل 1% بالجزائر طوال فترة الدراسة بينما يقارب 3% في إفريقيا و يتجاوز 2% في الشرق الأوسط، ويصل حتى 12% في بعض البلدان المتقدمة كإيرلندا، ويقترب من 4% على المستوى العالمي. هذا ما يمكن تفسيره من خلال نقص الثقافة التأمينية لدى الفرد والمؤسسة بالجزائر، وكذا ضعف مساهمة قطاع التأمين في دعم النشاط الاقتصادي رغم أنه الدور المنوط به، بالإضافة إلى تركيز شركات التأمين على فرع التأمين على السيارات (رغم أن محفظته تحقق خسائرا في بعض الأحيان) كونه يوفر سيولة يومية لوكالات التأمين، كما يمكن تفسير هذه المساهمة الضئيلة بعزوف شركات التأمين الأجنبية على الدخول لسوق التأمين الوطني لما يتوفر من عراقيل تؤثر على نساطها كاستحواذ شركات التأمين العمومية على أغلب حصص السوق، كما أن الاقتصاد الجزائري يعتبر

غير متنوع حيث لايزال قطاع المحروقات مهيمنا عليه، ولا تزال الدولة تعتمد عليه في مداخيلها أكثر من أي قطاع آخر.

قائمة المراجع:

1. فروخي خديجة، دراسة تحليلية لأثر توزيع الفائض التأميني على الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي – دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2016.
2. زروقي ابراهيم، بدري عبد المجيد، دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني– دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير– تجارب الدول، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، – 04ديسمبر 2012.
3. القانون 201-63 المتعلق بالالتزامات والضمانات المطلوبة من مؤسسات التأمين التي تمارس نشاطها بالجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 39، الصادر بتاريخ 14 جوان 1963.
4. القانون رقم 07-80 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 33، الصادرة في أوت 1980.
5. الأمر رقم 07- 95 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، 08 مارس 1995.
6. المذكرات الدورية السنوية الصادرة من طرف المجلس الوطني للتأمينات للفترة 2005-2018.
7. KPMG, Guide des assurances en Algérie, édition 2015
8. www.cna.dz
9. www.banquemondiale.org

References:

1. Ferroukhi Khadidja, An analytical study of the effect of distributing the surpluson solvency in the Takaful insurance companies – case study of Salama Insurance Algeria, PhD thesis in economic sciences, finance and banking, faculty of economic sciences, commercial sciences, and management sciences, University of Blida 02, Algeria, 2016.
2. Zerrouki Ibrahim , Badri Abdelmadjid, The role of the insurance sector in the development of the national economy – a comparative study between Algeria and Egypt , paper in the 7th international forum about the insurance industry, the practical reality and

prospects for development – experience of countries, faculty of economic sciences, commercial sciences, and management sciences, Hassiba Ben Bouali University, Chlef, Algeria, December 04, 2012.

3. Law No 63-201 about the obligations and garantees required by insurance institutions operationg in Algeria, the official journal of People's Democratic Republic of Algeria, No 39, June14, 1963.
4. Law No 80 – 07 about insurance, the official journal of People's Democratic Republic of Algeria, No33, August 1980.
5. Order No95 – 07 about insurance, the official journal of People's Democratic Republic of Algeria, No 13, March 08, 1995.
6. Conjoncture notes, National insurance counsil, 2005-2008.
7. KPMG, Insurance guide in Algeria, Edition : 2015.
8. www.cna.dz
9. www.banquemondiale.org